المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Impact factor ISI 1.304
العدد التاسع عشر / الجزء الأول حزيران 2023

أثر السياسة النقدية على سعر الصرف في السودان خلال الفترة 2016- 2000م

the monetary policy and its strategic impact on the exchange rate applied to Sudan from 2000 to 2016.

د. إسحق احمد محمد عيسى
أستاذ الاقتصاد المساعد في جامعة الضعين كلية الاقتصاد والدراسات التنموية

Dr. Ishaq Ahmed Mohamed Issa
Assistant Professor of Economics at El Daein University,
Faculty of Economics and Development Studies

المخلص .

تناولت الدراسة السياسة النقدية وأثرها الاستراتيجي على سعر الصرف بالتطبيق على السودان في الفترة من 2000 إلى 2016م، وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى السياسة النقدية والتحديات والمشاكل التي تواجهها، وتحليل وتفسير مكونات النظام النقدي في الدول النامية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي للتعرف على السياسة النقدية وأثرها الاستراتيجي على سعر الصرف. خرج البحث بالعديد من النتائج من أهمها وجود علاقة طردية بين السياسة النقدية وسعر الصرف أي تغيير يطرأ على السياسة النقدية يعقبه تغيير في سعر الصرف، وأن سياسات سعر الصرف مؤثرة وتلعب دوراً مهماً ومقدراً في الاقتصاد السوداني بصفة كبيرة، وأن تذبذب سعر الصرف أدى إلى تدهور في المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية وخاصة الميزان الخارجي. وتوصل البحث إلى العديد من التوصيات من أهمها يجب الأخذ في الاعتبار سياسات سعر الصرف والسياسات النقدية

الاستراتيجية عند رسم السياسات الاقتصادية، وأخيراً يجب التنسيق بين السياسات الاقتصادية كما يجب أن تكون محققة للنمو والاستقرار وإلا سيكون دور السياسة النقدية قاصراً على حل مشكلة معينة فقط.

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، سعر الصرف ، السودان، 2016 _ 2000 .

Abstract

The study examined the monetary policy and its strategic impact on the exchange rate applied to Sudan from 2000 to 2016. The study aimed to identify the monetary policy and the challenges and problems faced, and analyze and interpret the components of the monetary system in developing countries in general and Sudan in particular.

The study used the historical and descriptive analytical method to identify monetary policy and its strategic impact on the exchange rate.

The results of the research are many results, most important of which is a positive relationship between monetary policy and the exchange rate. Any change in monetary policy followed by a change in the exchange rate. Exchange rate policies are influential and play an important role in the Sudanese economy. Indicators and economic variables, especially the external balance.

The research reached many recommendations, the most important of which must be taken into account exchange rate policies and strategic monetary policies in the formulation of economic policies. Finally, the coordination of economic policies must be achieved for growth and stability. Otherwise, the role of monetary policy will be limited to solving a specific problem only.

Key words: monetary policy, exchange rate, Sudan from 2000 to 2016.

المحور الأول.

المقدمة:

يشير معظم الاقتصاديين، إلى أن وجود سياسة نقدية دولية ،يعد شرطاً ضرورياً لتمكين التجارة الدولية في النمو بشكل يحقق مصالح الدول المختلفة، فهو مجموعة القواعد والآليات والإجراءات ،التي يمكن أن تتخذ، بتنظيم الأوضاع النقدية الدولية بالشكل الذي يسهل ويكفل النمو لحركة التجارة الدولية المتعددة الأطراف. وقد مرت السياسة النقدية في الدول النامية بالعديد من المراحل من أهمها مجموعة من الأزمات المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد الدولي مما أفرزت مجموعة من الانعكاسات على الدول النامية ومن أهم هذه الانعكاسات تذبذب سعر الصرف وارتفاع التضخم وانهيار العملات المحلية مقابل العملات العالمية للدول النامية.

والسودان باعتباره إحدى الدول النامية تأثرت سياسته النقدية تبعاً للنظام الاقتصادي في الدول النامية حيث يعتبر سعر الصرف من أهم القطاعات تأثراً بالسياسات النقدية في السودان وتذبذب سعر الصرف خلال فترة الدراسة منذ العام 2000-2014م.

جرت عدة محاولات لخفض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية إلا أن معظم هذه المحاولات لم تستطع تحقيق تحسن في سعر الصرف وذلك لأنه يرتبط

بمجموعة من الموازنات الاقتصـــادية من أهمها ارتفاع ميزان الصـــادرات وانخفاض ميزان الواردات بالإضـــافة إلى زيادة معدلات الاســتثمار الأجنبي والناتج القومي ومن الملاحظ أن جميع هذه العوامل حدث فيها تذبذب واضـح مما أثر تلقائياً على سـعر الصـرف وخصـوصـاً في فترة الدراســة حيث نجد أن ســعر الســعر يتراوح ما بين الارتفاع والانخفاض ولاســيما إذا قارنا الفترة التي ســاهم فيها إنتاج النفط بصــورة واضــحة في الناتج القومي الإجمالي وتلك الفترة التي عقبت انفصـــال جنوب الســـودان والتي شـــهدت خروج النفط من الناتج القومي الإجمالي مما أثر سلباً على سـعر الصـرف. حيث يحاول هذا البحث التطرق إلى السـياسـة النقدية وانعكاساتها على الدول النامية بالتركيز على حالة السودان وذلك من خلال مجموعة من الفصول والمباحث المختلفة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في مدى تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف حيث من الملاحظ في الدول النامية عموماً والسودان على وجه الخصوص اضطراب السياسة النقدية وتأثيرها السلبي على سعر صرف العملات ومدى تأثير كل ذلك على مستوى الاقتصاد الكلي في هذه الدول.

ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تؤثر السياسة النقدية على سعر الصرف، وما هي العلاقة بينهما؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من محاولته المساهمة في وضع الخطط الإستراتيجية للسياسات النقدية وذلك لحيوية موضـــوعه لتناوله النظام النقدي ، ونظراً لقلة الكتابات حول هذا الموضـــوع، وخلو المكتبات وخاصـــة الجامعية، لذا توجد ضـــرورة ملحة وماســـة للبحث حوله وما يمكن

الاستفادة من النتائج التي تتولد من تحليل النظام النقدي لمستخدمي السياسات، وخاصة السياسات النقدية والمالية في الدول النامية على العموم والسودان على وجه الخصوص.

أهداف الدراسة:

يرمي هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على النظام النقدي والتحديات والمشاكل التي تواجهه.
- تحليل وتفسير مكونات النظام النقدي في الدول النامية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة.
- التعرف على سعر الصرف والعلاقة بينه وبين السياسة النقدية.

فرضيات الدراسة:

يسعى البحث لاختبار الفروض الآتية:

1. ضعف الإنتاج في السودان يساهم باستمرار في تراجع عملتها المحلية.
2. ارتكاز السياسة النقدية العالمية على الفائدة ساهم في حدوث الأزمة النقدية وتأثر الدول النامية بها خصوصاً السودان.
3. البديل الإسلامي النقدي يمكن أن يساهم في مواجهة الأزمات النقدية العالمية.

منهجية الدراسة:

وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي والمنهج الإحصائي.

حدود الدراسة:

تغطي الورقة الحدود الزمانية في الفترة (2000-2016م) ويرجع سبب اختيار تلك الفترة لأنها شهدت العديد من التغيرات والتحولات في الاقتصاد السوداني، ولم يكن السودان بمنأى عن ما أصاب العالم من تأثيرات اقتصادية سالبة جراء الأزمة المالية العالمية التي ضربت كثير من الدول.

وتمثل جمهورية الســـودان الحدود المكانية للبحث، وتتمثل الحدود الموضـــوعية للبحث في دراسته لأثر السياسة النقدية على سعر الصرف في السودان.

المحور الثاني.

خلفية تاريخية عن السياسة النقدية في السودان:

كانت بداية تأسيس البنك المركزي قبل الاستقلال كإدارة في وزارة المالية ثم تحول إلى مؤسسة مصرفية قائمة بذاتها وتحت إشراف وزارة المالية وصدر القانون المنظم لأعماله في عام 1958م، وأصبح البنك من بعد ذلك هو المسئول عن القيام بدور بنك الحكومة وهو المسئول عن النظام المصرفي وعن تنفيذ السياسات النقدية، وقامت من بعد ذلك في السودان منظومة متكاملة من المؤسسات الاقتصادية والمالية، حيث تطور الجهاز المصرفي وتكامل دور البنك المركزي مع المصارف التجارية وانطلقت مؤسسة ضمان الودائع المصرفية بمساهمات من المصارف لتؤدي دورها في درء مخاطر المودعين، وتم إصلاح نظام الشركات كمرجعية أساسية للعمل الاقتصادي كما قام نظام التأمين على فكرة التعاون والتكافل الإسلامي واكتمل بنيان سوق الأوراق المالية كرافد يكمل حلقة العمل المالي ويؤدي دوره في النشاط الاقتصادي وكل ذلك وفق منهج ورؤية شرعية شاملة في التشريع والإدارة والتطبيق والمراقبة .[1]

ويحرس هذا المنهج حرص وتوجه واضح من الدولة للالتزام بالأحكام الشرعية في النشاط الاقتصادي عبر الهيئة العليا للرقابة الشرعية على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، ويتكامل معه دور الأجهزة التنفيذية ومؤسسات الرقابة التشريعية ومنابر الرأي العام.[(2)]

[1] أحمد مجذوب أحمد، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، (الخرطوم، هيئة الأعمال الفكرية، 2003م) ص 122.

[2] صابر محمد حسن، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، سلسلة الدراسات والبحوث، تصدر عن بنك السودان المركزي، 2004م، الإصدارة رقم 3، ص 21.

تطور النظام النقدي في السودان:

كان السودان تتداول فيه عمليتي الجنيه الإسترليني والجنيه المصري وبعض إصدار أول نقد عام 1956م أصبح التداول بالجنيه السوداني حيث قسم الجنيه السوداني إلى مجموعة من الفئات المختلفة ومنها فئة الخمسة قروش وفئة الخمسة وعشرين قرش وفئة الخمسين قرش.

وفي بداية الألفية الثالثة تم تحويل العملة من الجنيه إلى الدينار واستمر ذلك حتى 2005م محيث عاد السودان إلى التداول بعملة الجنيه بفئات مختلفة من فئة واحد جنيه، خمسة جنيه، عشرة جنيه، عشرين جنيه وأُضيفت إليها لاحقاً فئة خمسين جنيه.

طرأت على السياسة النقدية والتمويلية تغييرات جوهرية في جوانب إعدادها وصياغتها وأهدافها وآليات وأساليب تنفيذها ومراجعتها وقد تمثلت هذه التغيرات الجوهرية في إعداد السياسة النقدية والتمويلية في ضوء الموجهات الخاصة بالبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي حيث تم وضع أهداف واضحة ومحددة تتوافق مع أهداف البرنامج الاقتصادي، وقد تمثلت أهداف السياسة التمويلية والنقدية في الآتي:

- تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية .
- العمل على تخفيف حدة التضخم .
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة قطاعياً وجغرافياً .
- تنمية وحشد الموارد وترشيد استخدامها بحيث يساهم عملاء البنوك بجزء من مواردهم في تمويل الأنشطة الاقتصادية .

ISSN: 2709-5312

إشراك كافة الجهات ذات الصلة بالسياسة النقدية والتمويلية في إعدادها وصياغتها بغية تلمس رغبات تلك الجهات واحتياجاتها والاستهداء بمقترحاتهم سداً للثغرات وتقليل التعديلات خلال فترة التنفيذ .[3]

توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية لتشمل قطاعات النقل والتخزين والحرفيين وصغار المنتجين والمهنيين والعقارات السكنية والفئوية هذا بالإضافة إلى قطاعات الزراعة ، الصناعة ، الصادر .[4]

توجيه السياسة النقدية والتمويلية لتمويل الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة باعتباره القطاع الرائد المعول عليه في تحقيق الطفرة الاقتصادية حيث تم تخصيص نسب تفضيلية للقطاع الزراعي .

تطوير وتوسيع صيغ التمويل الإسلامية بدلاً عن صيغة التعامل القائمة على سعر الفائدة تمشياً مع العمل وفق النظام المصرفي الإسلامي.

تطور النظام المصرفي في السودان ومر بعدة مراحل، بدأت قبل الاستقلال منذ عام 1903م حيث كان أول بنك فتح هو فرع البنك الأهلي المصري وتتابعت من بعد ذلك فروع البنوك الأجنبية وظلت هذه المرحلة هي مرحلة البنوك الأجنبية حتى عام 1957م حيث أفتتح البنك الزراعي السوداني كأول بنك وطني في السودان وتتابعت من بعد ذلك البنوك التجارية، وإذا تجاوزنا التطور التاريخي لنشأة البنوك وركزنا على التطور في الفكر الاقتصادي الذي يحكم عملها فيمكن تقسيم هذا التطور إلى المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: النظام النقدي الربوي الكامل

وتمثل هذه المرحلة الفترة التي امتدت منذ الاستقلال في عام 1956 بداية عهد البنوك التجارية الوطنية حتى عام 1978م حيث أسس مصرف فيصل الإسلامي، وكانت السيادة في هذه المرحلة للفكر الاقتصادي الرأسمالي وكانت قاعدة عمل النظام المصرفي تقوم على الربا،

[3] أحمد مصطفى، د. سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2000م، ص21 .

[4] صابر محمد حسن، المرجع السابق، ص 23.

فارتكز عمل البنوك التجارية في علاقاتها المصرفية وتعاقداتها المالية على سعر الفائدة، فكانت هي الحافز على الادخار والحق الذي يمنح لحملة الودائع، كما كانت تمثل العائد الذي يحصل عليه البنك في جميع قروضه وتسهيلاته المالية ولا نستغرب ذلك ونحن نعلم أن النظام المصرفي الرأسمالي يعرف البنك بأنه تاجر ديون (يقترض بفائدة أدنى ويقرض بفائدة أعلى ويجني الفرق بين السعرين) وبهذا أصبح سعر الفائدة والتحكم فيه ارتفاعاً وهبوطاً هو المؤشر الذي يحدد اتجاهات السياسة النقدية والتمويلية.[5]

وهكذا كانت السياسة النقدية والتمويلية تعتمد على آلية سعر الفائدة في كل الإجراءات التي ترتكز عليها السياسة النقدية، فكان سعر الفائدة على الودائع هو المحرك الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك في استقطاب الودائع كما كان سعر الفائدة للمقترضين هو المحدد لحركة توزيع موارد البنوك بين الاستخدامات المختلفة يضاف إلى ذلك في أدوات السياسات النقدية الأدوات التقليدية الأخرى كنسب الاحتياطي القانوني والتدخل المباشر.

المرحلة الثانية: مرحلة النظام المصرفي المزدوج

وتمثل هذه المرحلة الفترة الممتدة من منتصف السبعينات (ما بعد عام 1976) إلى منتصف الثمانينيات عام 1983م حيث أصدر الرئيس نميري التشريعات الإسلامية، وتكاملت بهذه الإجراءات التشريعية القناعة لدى العديد من أرباب الأموال في استثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية ثم بدأ تأسيس المصارف الإسلامية بدءاً بمصرف فيصل الإسلامي وبنك التضامن ثم لحقته مجموعة من البنوك الأخرى، وبهذا أصبح النظام المصرفي يعمل بنظامين (النظام الربوي وتمثله البنوك التجارية التقليدية والنظام الإسلامي وتمثله باكورة المصارف الإسلامية) وهكذا كان المرتكز الغالب على السياسة النقدية في تلك الفترة هو الأدوات الربوية وكان منهج التدخل المباشر هو الأمثل في استخدامات موارد المصارف الإسلامية في ذلك الحين لأن موارد المصارف الربوية كانت تمثل النسبة العظمى في حجم الموارد المتاحة للنظام المصرفي ولم تكن تلك للبنك المركزي وقتها توجهات ولا آليات ويتعامل بها مع النظام

(5) صابر محمد حسن، المرجع السابق، ص 27.

المصرفي الإسلامي سوى نسب الاحتياطي النقدي واحتياطي السيولة الداخلية وسياسة التدخل المباشر وسياسات توزيع السقوف الائتمانية.[6]

المرحلة الثالثة: مرحلة أسلمت النظام المصرفي

بدأت هذه المرحلة في عام 1983م بعد تطبيق الشريعة الإسلامية وبعد صدور قانون المعاملات الذي ألزم كل النشاط الاقتصادي في السودان بالمعاملات الشرعية حيث أصدر بنك السودان بموجب هذا القانون منشوراً ألزم فيه البنوك التجارية بالتحول إلى الصيغ الإسلامية وإزالة الربا من كل معاملاتها واستمرت هذه المرحلة حتى عام 1991، وقد أصبح الربا محرماً بالقانون ولم تعتبره المحاكم حقاً يطالب به، وعاقبت من يتعامل به، وفي هذه المرحلة بدأت البنوك التجارية في الانتقال الشكلي إلى النظام المصرفي الإسلامي ولكن جابهتها جملة من العقبات أهمها[(7)]:

1-عدم قدرة العاملين في هذه البنوك على استيعاب طرق التمويل الإسلامي.

2-عدم القناعة لدى بعضهم بمفهوم النظام المصرفي الإسلامي وبالتالي شيوع التعامل الصوري في هذه المصارف.

3-صعوبات الانتقال القانوني واللائحي والمهني والإجرائي في هذه البنوك حيث كانت تسود فيها السياسة النقدية في هذه المرحلة وهي تعتمد على التدخل المباشر، فركزت على الآتي:

أ. ضبط السيولة عن طريق التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني والاحتياطي النقدي للبنوك.

ب. العمل بنظام السقوف الائتمانية الكلية والسوق القطاعية.

ت. توجيه البنوك للدخول في التمويل التنموي بنسب محددة من السقف الائتماني (25% لبنوك القطاع العام و 5% لبنوك القطاع الخاص).

ث. تحديد حدود قصوى لمنح التمويل لا تتجاوزها البنوك إلا بعد الرجوع لبنك السودان.

---

[6] أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004م ، ص89 .

[7] صابر محمد حسن، المرجع السبق، ص 22-24.

ج. العمل بنظام القطاعات ذات الأولوية في الحصول على التمويل.

وكانت أهم أداة اتخذها بنك السودان في تلك الفترة هي سياسة العائد التعويضي على الحسابات الدائنة والمدينة وقد اعتمد بنك السودان على رأي شرعي يجوز التعويض للانخفاض الحاصل في القوة الشرائية للنقود بفعل التضخم.

وجاءت هذه السياسة انعكاساً لمشكلة التضخم المتسارع الذي عانى منه الاقتصاد السوداني في تلك الفترة وقد أصدر بنك السودان منشور ضوابط العائد التعويضي بتاريخ 1987/10/31م حيث حدد نسبة تعويضية للحسابات الدائنة والمدينة ولكن لم يستمر الالتزام بالعمل ولهذا ترك بنك السودان للبنوك حرية العمل به، أو العمل وفق صيغ التمويل الإسلامي الأخرى.

المرحلة الرابعة: مرحلة تعميق أسلمت النظام المصرفي

بدأت هذه المرحلة عام 1990م بعد قيام ثورة الإنقاذ الوطني وتبنيها للمنهج الإسلامي في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتمت في هذه المرحلة مراجعات كاملة للقوانين واللوائح والنظم بما يضيف الالتزام الإسلامي في المصارف التجارية، وصدر في هذه المرحلة قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991م ولائحة الجزاءات الإدارية والمالية للمخالفات المصرفية 1992م وأنشئت الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في 1992م بموجب قرار وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم 184 وجاءت اختصاصات الهيئة على النحو التالي[8]:

1-المساهمة في وضع العقود والاتفاقيات لجميع المعاملات المصرفية.

2-مراقبة عمليات بنك السودان والمؤسسات المالية.

3-إصدار الفتاوي ومراجعة القوانين واللوائح.

4-المساهمة في التدريب في المجال المصرفي.

([8]) صابر محمد حسن، المرجع السبق، ص 33.

ISSN: 2709-5312

5-إعداد البحوث.

هذا وقد تم وضع الهيئة العليا للرقابة الشرعية على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2003مفي الفصل الثالث في المواد 17/16/15، وحددت أغراضها في المادة 18 تحت ذات الاختصاصات السابقة.

وتمثل هذه المرحلة مرحلة تعميق إسلام الجهاز المصرفي ونشر ثقافة الصيرفة الإسلامية وتدريب وتأهيل العاملين في الجهاز المصرفي، وكانت أهم مظاهر الإصلاح في هذه المرحلة التأكد من الالتزام الشرعي في التعامل المصرفي بإلزام كل البنوك بتكوين هيئات رقابة شرعية بموافقة الجمعيات العمومية لتتولى تطوير الالتزام بتطبيق الصيرفة الإسلامية

المحور الثالث .

أثر السياسة النقدية على سعر الصرف.

سياسات وتطور سعر الصرف في السودان.

نظام تعدد الصرف:

إتباع سياسة تعدد أسعار الصرف تتم لتحقيق عدة أهداف منها:

1-تشجيع الصادرات وزيادة تحويلات المغتربين إلى الداخل.

2-زيادة الاستثمار الأجنبي في المشاريع التنموية.

3-إصلاح الخلل في الميزان التجاري من خلال ترشيد الاستهلاك ومن ثم تقليل حجم الواردات.

4-تقليل اعتماد الميزانية العامة على الإيرادات الأجنبية وعند فحص أرقام الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة، يمكننا أن نرى لأي مدى نجحت أو فشلت هذه السياسة في تحقيق أهدافها من خلال تناول تأثير سياسة تعدد أسعار الصرف على الصادر والوارد كل على حده.[9]

[9]إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1976م،ص 11 .

نظام تخفيض سعر الصرف:

إن المضمون العام لسياسة تخفيض قيمة العملة كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات ينحصر في أنه عندما تنخفض قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يعني انخفاض قيمة الوحدة النقدية من تلك العملة، وتصبح السلعة القابلة للتصدير رخيصة للأجانب، فيزداد طلبهم عليها وعلى وجه الخصوص إذا كان هذا الطلب حراً وبالتالي تزيد حصيلة الدولة من العملات الأجنبية المطلوبة بمواجهة العجز، ومن ناحية أخرى فإن السلعة المستوردة تصبح مرتفعة الأثمان الأمر الذي يؤدي إلى انكماش الطلب المحلي ومن ثم تنخفض الواردات حتى يتلاشى العجز ويتحقق الفائض في الميزان التجاري، ولكن فعالية هذه السياسة في تحقيق هذا الهدف في الدول النامية أمر مشكوك فيه لأن ذلك يعتمد على توفير العديد من الشروط منها[10]:

1-بالنسبة للصادرات فإن زيادة حجم قيمة صادرات الدولة المتوقعة عند تخفيض العملة لا يتحقق إلا إذا كان الطلب العالمي على صادرات تلك الدولة يتمتع بقدر كافي من المرونة.

الأمر الذي لا يتوفر للصادرات السودانية حتى إذا حدث ذلك فإن مفعول سياسة التخفيض لن تتمخض عن زيادة حصيلة الصادرات ما لم يتمتع العرض المحلي لسلع التصدير عن طريق تشغيل الطاقات الإنتاجية أو تحويل وسائل الإنتاج المحلية لسلع التصدير أو الصادر، وعليه ليس من المتوقع زيادة الصادرات في المدى القريب أي عقب تطبيق سياسة التخفيض بوقت وجيز.

2-إمكانية انخفاض الواردات عقب تطبيق سياسة التخفيض تتوقف على شرطين مهمين:

أ. أن يكون الطلب المحلي على الواردات يتمتع بقدر كافي من المرونة وهذا يتطلب أن تكون الدولة منتجة لسلع محلية بديلة للواردات يتحصل عليها المستهلك المحلي بأسعار رخيصة، كذلك يتطلب إعادة توزيع الموارد الوطنية بالسرعة اللازمة لإنتاج سلع تحل محل الواردات (سلع استهلاكية- سلع رأسمالية) وأخيراً لا بد أن تكون السلع المستوردة من ذلك النوع الذي يستطيع المستهلك المحلي تخفيض استهلاكه.

([10]) زياد سليم رمضان، أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر، دار الصف للنشر، عمان، ط2، ص 54.

ب. أن يقلل المصدرون الكمية المعروضة من سلعهم في أسواق الدولة التي طبقت سياسة التخصيص وذلك لمواجهة انخفاض الطلب الذي يطرأ على منتجاتهم بعد ارتفاع أسعارها محلياً.

سياسة تحرير سعر الصرف: بدأت سياسة تحرير سعر صرف الدينار السوداني في فبراير 1992م، وقد اخترنا عام 2000م لنجري عليه تحليل أثر سياسة تحرير سعر صرف الدينار السوداني على كل من الصادرات والواردات السودانية.

سياسات النقد الأجنبي منها:

1-ثم الاستمرار في سياسة الوصول إلى القيمة الحقيقية للدينار السوداني حيث وصل سعر الصرف الدولار 2,5.6 دينار بنهاية 2005م.

2-تمت إزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية وقد سمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الدولارات.

3-تم توجيه المصارف ببيع حصيلة الصادرات بالسعر السائد للمصارف المعنية (سعر البيع) دون إضافة هامش، ولتسهيل وتبسيط إجراءات الصادر تم تعديل بعض الضوابط المتعلقة بإجراءات تصدير بعض السلع حيث تسمح للمصارف بإصدار الاستثمارات الصادرة لبعض السلع والمعدات والتي كان يتم إصدارها بواسطة بنك السودان المركزي بأجل في السداد لقائمة السلع المحظورة وكما تم إجراء تعديلات في ضوابط وإجراءات الاستيراد وإضافة بعض التوضيحات.[11]

4-تم السماح للمصارف بإصدار خطابات الضمان بالنقد الأجنبي لصالح المستفيدين بالداخل يعرض الدخول في الخطابات إذا كانت شروط العقد تنص على ذلك.

[11]زكريا الدوري ويسري السامرائ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، عمان: دار البارودي العلمية للنشر والتوزيع، 2006م، ص 7.

5-أضيفت مصروفات الاستيراد وأي تحويلات ومدفوعات جارية أخرى الاستخدامات فرض التعامل بالنقد الأجنبي بالمصارف، بالإضافة إلى السماح للصرافات بالبيع للمقيمين وغير المقيمين عدا الهيئات الدبلوماسية والأجنبية والهيئات والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في السودان وما في حكمها والأجانب الذين ليس لديهم حق الإقامة والزيارة أو العمل بالإضافة إلى السواح.

سياسات سعر الصرف (2000-2014م):

هدفت سياسات سعر الصرف للعام 2006م إلى المحافظة على سعر الصرف بإثبات سياسة سعر الصرف المرن المدار وتعزيز بناء احتياطات النقد الأجنبي واستكمال توطيد سوق النقد الأجنبي وتحديده، وعملت هذه السياسات على إزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية. وقد سمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الموارد، كما تم توجيه المصارف باستخدام حصيلة الصادر في كافة الأغراض عند التحويلات النفطية والبيع بالإضافة للحسابات الحرة، أما في مجال الاستيراد فقد تم إلغاء حساب الاستيراد وأن يتم التعامل في عملية الاستيراد مع الهامش مباشرة، كذلك توجد معاملة بيان بنك السودان المركزي من النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات. كما تم إلغاء التنازل عن موارد الشركات الأجنبية العاملة في مجال استخراج الذهب والمعادن يتم شرائها لصالح المصارف التجارية وشركات الصرافة بدلاً عن بنك السودان. تم إلغاء عرف التعامل بالنقد الأجنبي بالمصارف والسماح لها بالبيع نقداً في حدود مبلغ لا يتجاوز الخمسة دولار، وتم أيضاً السماح للمصارف وشركات الصرافة بالبيع بقرض التحويل إلى الخارج بدون مستندات في حدود مبلغ ثلاثة آلاف دولار أو ما يعادلها من العملات الأخرى، وبتغير أسعار الصرف أكثر من مرة خلال اليوم مع ضرورة إعلانها للعملاء وتم المسح لشركات الصرافة ببيع أي مبالغ نقدية بدون إبراز أي مستندات. هذه التوجيهات أدت إلى تغير في سعر صرف الدينار

ISSN: 2709-5312

السوداني مقابل الدولار الأمريكي حيث سجل سعر صرف الدينار السوداني في عام 2006م 2,5.6 في نهاية 2005م[12].

جاءت سياسات سعر الصرف للعام 2007م مواصلة لسياسات سعر الصرف المرن المدار، حيث تم إجراء عدد من التعديلات في الضوابط المنظمة لعملية النقد الأجنبي بما يضمن وجود سياسة فعالة، حيث تم السماح بفتح الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي بتحويلات من الخارج فقط وحظر تغذيتها بالمبالغ النقدية والمبالغ المشتراه من المصارف والصرافات والمبالغ المحولة وكذلك تم حظر الصرافات من البيع لأغراض الاستيراد في حدود مبلغ عشرة ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأخرى، كذلك يتم إلغاء نسب الهوامش المناسبة حسب الجدارة الائتمانية للعميل، والتحويل من التعامل بالدولار الأمريكي إلى العملات الحرة.

تم إلغاء شرط الحصول على موافقة البنك المركزي المسبقة عند شراء المصارف التجارية العملات الأجنبية مقابل الدولار من مراسليها بالخارج والإبقاء على شروط أن يكون المصرف المرسل من المصارف النشطة في أحد المراكز الدولية إلا أن ذلك لم يمنع تقلب سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي من مبلغ 2,450 جنيه للدولار بنهاية 2006م إلى مبلغ 2,27 جنيه بنهاية 2007م.

أما في 2008م فقد ركزت سياسات النقد الأجنبي على تنظيم وتطوير سوق النقد الأجنبي وتحقيق سعر صرف مستقر مرن وبناء الاحتياطات وإدارتها بما يساعد على استقرار سوق النقد الأجنبي.[13]

في سبيل تحقيق ذلك تم إزالة بعض القيود على تغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية كذلك السماح للمصارف باستخدام الموارد الأخرى بدلاً من استخدامها في أغراض محددة، كما تم السماح للمصارف بشراء حصيلة الصادر التي تم استيرادها بالتاريخ

([12]) أبو عاقلة علي بشير، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، جامعة الزعيم الأزهري رسالة غير منشورة، الخرطوم، 2011م.

[13]زياد سليم رمضان، أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر، دار الصف للنشر، عمان، ط2 ، ص 13.

المحدد لها (180) يومياً لصالحها بدلاً من شرائها لصالح البنك المركزي، وأيضاً تخفيض تكلفة التمويل بالنسبة للاستيراد عن طريق التسهيلات الخارجية وذلك لخفض تكلفة السلع المستوردة، وهنا تم توجيه المصارف وشركات الصرافة بتحديد الهامش بدون سعر الشراء وسعر البيع للعملات الأجنبية 0.04% من سعر الشراء.

وقد انعكست هذه التعديلات على استقرار وأداء الصرف حيث سجل متوسط سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2,091 جنيه للعام 2008 مقارنة بـ 2,27 جنيه في عام 2007، وسجل متوسط سع اليورو 3,69ج خلال العام 2008 مقارنة بـ 3,140 جنيه عام 2007م، جاءت سياسات سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2,246 جنيه للعام 2009 مقارنة بـ 2,091 للعام 2008م. وجاءت سياسات سعر الصرف للعام 2010 وركزت على تنظيم واستقرار وتطوير السوق، بقرض تحقيق سعر صرف مستقر ومرن وتحقيق تلك الأهداف.

تم وضع عدد من الإجراءات والضوابط التي تساعد في تحقيق تلك الأهداف المنشودة ، وبالتالي عملت على إزالة القيود المفروضة على فتح الحسابات الجارية الحرة، حيث سمح بفتح حسابات جارية حرة بالنقد الأجنبي بشرط أن يكون الحد الأدنى لفتح الحساب الجاري الحر مبلغ 5,000 يورو أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الحرة الأخرى كذلك عدم السماح بإعادة تحويل المبالغ الواردة من الخارج لحسابات الادخار والاستثمار الخاصة بالأفراد والأجانب بعد مرور عام على الأقل من تاريخ الإيداع.

من أهم ما قامت به السياسات هو السماح للمصارف باستخدام كل الطرق للدفع لتنفيذ عمليات الاستيراد للسلع الأساسية ذات الأولوية (القمح، الأدوية، الأجهزة والمعدات الرأسمالية) والاستيراد لأغراض الاستثمار.

أما بالنسبة للسلع الأخرى فيتم الاستيراد عن طريق خطابات الاعتماد المستندية كذلك حظر بيع النقد الأجنبي أو أي إجراء تحويلات للخارج لصالح المقيمين (شركات–أفراد–وغيره)، لغرض استثمارات خارجية[14]

المحور الرابع

النتائج :

يمكن تلخيص نتائج التحليل لهذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

1–إن سياسات سعر الصرف مؤثرة وتلعب دوراً مهماً ومقدراً في الاقتصاد السوداني بصفة كبيرة قد ينعكس أثرها على كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية والاجتماعية والاقتصادية داخلياً وخارجياً.

2– بينت الدراسة أن هذا التذبذب والاضطراب أدى إلى تدهور في المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية وخاصة الميزان الخارجي الذي يؤثر على كل من الإنتاج، الاستثمار والادخار ويتأثر بالسياسة النقدية والمالية للدولة والتي لعب فيها سعر الصرف دوراً مهماً مما يؤكد أن عدم استقرار الأسعار وبصفة خاصة سعر الصرف في تلك الفترة كان له أثر واضح في إعاقة النمو والتطور الاقتصادي، وعليه فإن فرضية البحث تؤكد أن السياسات لاستقرار سعر الصرف تؤدي إلى علاقة طردية في النمو الاقتصادي العام.

3–عدم اهتمام الدولة في فترة الدراسة بأسعار الصرف أو وضع سياسات تدعم التوحيد والاستقرار كان له دور سلبي واضح على الاستقرار الاقتصادي.

([14])التقرير السنوي بنك السودان 2012م.

التوصيات:

1/ يجب التناسق التام بين السياسات الاقتصادية كما يجب أن تكون محقق للنمو والاستقرار وإلا سوف يكون دور السياسة الاقتصادية والنقدية بصفة خاصة قاصراً على حل مشكلة اقتصادية معينة ينتهي أثرها بزوال تلك المشكلة فقط.

2/ إن سياسات سعر الصرف من السياسات المهمة لذلك يجب أن تأخذ في الاعتبار عند رسم السياسات الاقتصادية.

3/ لا بد من وضع ضوابط ترشيد استخدام حصيلة النقد الأجنبي واستخدامها حسب الأولويات المحكمة.

4/ يجب على الدولة خلق المحفزات للمستثمرين لاستقطاب أكبر قدر من العملات الأجنبية وخلق فرص عمالة واسعة، للحد المفرط في تذبذب وتدهور سعر الصرف.

قائمة المصادر والمراجع :

1. صابر محمد حسن، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، سلسلة الدراسات والبحوث، تصدر عن بنك السودان المركزي، 2004م، الإصدارة رقم 3، ص 21.
2. زياد سليم رمضان، أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر، دار الصف للنشر، عمان، ط2، ص 54.
3. أبو عاقلة علي بشير، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، جامعة الزعيم الأزهري رسالة غير منشورة، الخرطوم، 2011م.
4. التقرير السنوي بنك السودان 2012م.
5. أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، القاهرة، دار الثقافة الجامعية، 1990م.

6. أحمد مجذوب أحمد، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، (الخرطوم، هيئة الأعمال الفكرية، 2003م).
7. أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004م.
8. أحمد مصطفى، د. سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2000م.
9. إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999م.
10. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1976م.
11. حازم الببلاوي، دروس في النظرية النقدية، المكتب المصري الحدي: الإسكندرية، 1966م.
12. زكريا الدوري ويسري السامرائ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، عمان: دار البارودي العلمية للنشر والتوزيع، 2006م.
13. زياد سليم رمضان، أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر، دار الصف للنشر، عمان، ط2.